المصـــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 13-12-2005 العـــدد : 9877
الصفحـات : 17 المسلسل : 91

الملك عبد الله مؤكدا للوزراء: لا يوجد عذر وآمل منكم تنفيذ ما جاء في هذه الخطة بأسرع وقت

السعودية تقر ميزانية عالية بقيمة 89,3 مليار دولار للعام المقبل

الرياض: زيد بن كمي

أقر مجلس الوزراء السعودي، الذي ترأسه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمس الموازنة الجديدة للسعودية للسنة المالية المقبلة 1426/1427، إذ قدرت الدولة الإيرادات العامة العام المقبل بنحو 390 مليار ريال (104 مليارات دولار)، فيما حددت النفقات بنحو 335 مليار ريال (89.3 مليار دولار)، متوقعة تحقيق فائض يبلغ 55 مليار ريال (14.6 مليار دولار).

وأعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في خطاب وجهه للمواطنين، ان ميزانية العام المقبل يبلغ حجمها 335 مليار ريال (89.3 مليار دولار)، وهي أعلى ميزانية شهدتها السعودية. مضيفاً بقوله «لقد راعينا في هذه الميزانية المباركة، مواصلة الإسراع بإتمام البرامج والمشاريع التنموية، خاصة التي توفر الخدمات الضرورية للمواطنين مع استمرار العمل على تخفيض حجم الدين العام الذي - بفضل الله - تمكنا من تسديد جزء كبير منه، بحيث وصل الى 475 مليار ريال (126.6 مليار دولار).

وشدد خادم الحرمين الشريفين على جميع الوزراء بسرعة تنفيذ ما جاء في الميزانية، إذ أوضح الدكتور إياد مدني وزير الثقافة والإعلام، أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله خاطب أعضاء مجلس الوزراء قائلاً «أيها الأخوة.. لكم السرعة لانه الآن لا يوجد عذر. الآن ولله الحمد الخيرات كثيرة ولم يبق إلا التنفيذ. آمل منكم جميعا تنفيذ ما جاء في هذه الخطة بأسرع وقت ممكن. وأتمنى لكم التوفيق. وأتمنى لهذا البلد النجاح والأمن والأمان وللشعب السعودي الوفي كل ما يتطلع إليه، أشكركم وأرجوكم مرة ثانية الإسراع في تنفيذ ما جاء في الميزانية».

وبين خادم الحرمين الشريفين انه امتداداً لما تم اعتماده في الأعوام المالية الأخيرة، فقد تضمنت الميزانية الجديدة مشاريع عديدة بلغت التكاليف التقديرية لتنفيذها حوالي 126 مليار ريال (33.6 مليار دولار)، وإيماناً منا بأهمية رفع مستوى تعليم وتدريب أبنائنا وبناتنا، لتمكينهم من المساهمة في مواصلة بناء وطننا الغالي والمحافظة على مكتسباته، فقد اعتمدنا للإنفاق على التعليم العام والتعليم العالي والتدريب التقني والفني والمهني للبنين والبنات ما نسبته 26 في المائة من اعتمادات الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد.

وزاد الملك عبد الله بقوله «لأهمية اكتساب أبنائنا لأحدث ما تم التوصل إليه في الدول المتقدمة في العلوم والمهارات الحديثة التي يحتاجها الوطن، فقد وجهنا باعتماد برنامج كبير للابتعاث في التخصصات للمهمة». ويهدف زيادة الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية وتحسين فرص التوظيف للمواطنين وللواطنات، بما يتفق مع حاجة سوق العمل، اعتمدت في الميزانية الجديدة مشاريع تعليمية وتدريبية عديدة، من أبرزها إنشاء وتجهيز حوالي 2700 مدرسة للبنين والبنات وافتتاح 3 جامعات جديدة في جازان وحائل والجوف وإنشاء مدن جامعية خاصة بها ودعم الجامعات الأخرى، بإنشاء وتجهيز 85 كلية جديدة وإنشاء 3 مستشفيات جامعية جديدة وتحسين المستشفيات الجامعية القائمة وإنشاء وتجهيز 35 منشأة تعليمية وتدريبية تقنية وفنية ومهنية. وفي إطار مواصلة العمل على الرقي بمستوى الرعاية الصحية الأولية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لانشاء وتجهيز 440 مركزاً للرعاية الصحية الأولية في جميع مناطق السعودية. كما تضمنت إنشاء 24 مستشفى جديداً وتجهيز وتوسعة وتطوير المنشآت والمرافق الصحية القائمة.

وبين خادم الحرمين الشريفين انه تضمنت هذه الميزانية اعتمادات جديدة تواكب تطوير قطاع الخدمات البلدية، تشمل مشاريع لتصريف مياه الأمطار وإنشاء العديد من الشوارع، واعتمدت مشاريع جديدة لتنفيذ عدد من السدود وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي. كما تضمنت في قطاع النقل والاتصالات مشاريع لتنفيذ طرق جديدة يصل مجموع أطوالها إلى 5700 كيلومتر، وأخرى لتطوير تقنية المعلومات والخدمات الحكومية والإلكترونية. كما تضمنت الميزانية دعماً للقطاع الزراعي.

وجدد خادم الحرمين الشريفين تأكيده على سرعة تنفيذ ما جاء في الميزانية بقوله أيضاً «أذكر جميع المسؤولين بالحرص على الإسراع في تنفيذ المشاريع التي تضمنتها الميزانية، وفقاً للمدد المحددة لها لتوفير الخدمات التي يحتاجها المواطن ولدفع عجلة التنمية الشاملة».

من جهته اوضح الدكتور مدني ان الدكتور إبراهيم العساف وزير المالية السعودية بين للمجلس أنه بناء على التوجيهات السامية، روعي عند إعداد الميزانية استثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة، مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن بشكل مباشر وزيادة التركيز على الإنفاق الرأسمالي، حيث اشتملت الميزانية على مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة، وستساعد هذه المشاريع، بإذن الله، على رفع معدلات النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين وتشجيع الاستثمار الخاص.

وبين العساف انه بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي 87.3 مليار ريال، حيث تم في الميزانية الجديدة اعتماد مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقا تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها حوالي 24.850 مليار ريال.

وأوضح انه في مجال التعليم الفني والتدريب المهني سيستمر تنفيذ برامج تدريبية مهنية في مختلف المهن التي يحتاجها سوق العمل، بما في ذلك برنامج التدريب العسكري المهني الجاري تنفيذه بالتعاون بين القطاعات العسكرية والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، أما في قطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية فبلغ ما خصص لهذا القطاع حوالي 31 مليار ريال.

المصـــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 13-12-2005
الصفحـات : 17
العـــدد : 9877
المسلسل : 91

تضمنت مشاريع صحية جديدة، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز بعض المستشفيات المنشأة حديثا وتوسعة وتحسين وتطوير وترميم بعض المنشآت والمرافق الصحية القائمة، وسترتفع نتيجة لذلك الطاقة السريرية للمستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة، بعد الانتهاء من تنفيذ هذه المشاريع، بنسبة 29 في المائة.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية بين العساف أن الميزانية تضمنت مشاريع جديدة لإنشاء دور للرعاية والملاحظة الاجتماعية ومراكز التأهيل ومباني لمكاتب العمل والضمان الاجتماعي، إضافة إلى دعم إمكانيات وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية، لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، كما تم بناء على التوجيه الملكي، رفع المخصص لمشروع الإسكان الشعبي في جميع مناطق السعودية إلى 10 مليارات ريال وزيادة الحد الأعلى لمخصصات الضمان الاجتماعي السنوية للأسرة 16.2 الف إلى 28 ألف ريال.

وزاد العساف أنه بلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية 13.4 مليار ريال، فيما خصص لقطاع النقل والاتصالات 11.5 مليار ريال شملت اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق جديدة سريعة ومزدوجة ومفردة تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يقارب 7.8 مليار ريال، مع إعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها على 6000 كيلومتر، إضافة إلى ما يقارب 12 ألف كيلومتر يجري تنفيذها حاليا من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة. كما تضمنت الميزانية اعتماد مشاريع جديدة أخرى تبلغ التكاليف المقدرة لتنفيذها 1.4 مليار ريال، تشمل إنشاءات وتطوير للموانئ والخطوط الحديدية ومرافق للمطارات والخدمات البريدية.

وذكر وزير المالية، أن المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية والقطاعات الاقتصادية الأخرى بلغ حوالي 22.5 مليار ريال، إذ تضمنت الميزانية الجديدة مشاريع في جميع مناطق السعودية للمياه والصرف الصحي والسدود وحفر الآبار ومحطات للضخ والتنقية ومحطات تحلية للمياه تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يقارب 13 مليار ريال، منها 5.25 مليار ريال لمشاريع تعزيز مصادر المياه وشبكات المياه وحوالي 3.5 مليار ريال لمشاريع محطات المعالجة وشبكات الصرف الصحي وما يزيد عن 4.2 مليار ريال لمشاريع محطات تحلية المياه وخطوط نقل المياه المحلاة.

وفي المجال الزراعي أوضح الوزير العساف أن الميزانية تضمنت مشاريع جديدة لإنشاء محاجر حيوانية ونباتية ومختبرات لتشخيص ومكافحة الأمراض الحيوانية والنباتية وتأمين قوارب لصيد الأسماك، وفي مجال الصناعة ولغرض زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، تضمنت الميزانية مشاريع جديدة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين لتطوير وتجهيز البنية التحتية للصناعات البتروكيماوية للجبيل 2 وينبع 2 للمرحلة الثانية وإنشاء أرصفة إضافية بميناء الجبيل الصناعي بتكاليف مقدرة لتنفيذها تزيد 5 مليارات ريال، علماً بأن المساحة الإجمالية لجميع المراحل للمنطقتين الصناعيتين المشار إليهما تبلغ 87 مليون متر مربع.

وحول ما يخص صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية أوضح وزير المالية، أنه بناء على التوجيهات الملكية، ستتم زيادة رأسمال كل من صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي مقداره 9 مليارات ريال، ورأسمال بنك التسليف السعودي بمبلغ إضافي مقداره 3 مليارات ليصبح 6 مليارات ريال لدعم ذوي الدخل المحدود من المواطنين وأصحاب المهن والمنشآت المتوسطة والصغيرة ورأسمال صندوق التنمية الصناعية بمبلغ 13 مليار ريال ليصبح 20 مليار ريال، كما تتضمن الميزانية مبالغ لدعم برنامج إقراض الجامعات والكليات والمدارس الأهلية.